كلمات لا تنسى

مشعل السعيد

إن كان بيتك من زجاج

ما أكثر البيوت المبنية من زجاج وما أن ترمى بالحجارة حتى تتهشم، إن هذا المثل مثل رصين رزين عند أهل الرصانة والرزانة: إن كان بيتك من زجاج لا ترم الناس بالحجارة، ولكن المثل لا يعجب بعض الناس ممن أتحدث عنهم، والحق لا يستحى منه، هؤلاء الناس هم الذين نصبوا أنفسهم مصلحين اجتماعيين، وأداروا ظهورهم للحق وساروا خلف أهوائهم وكشروا عن أنيابهم وتتبعوا أخطاء الناس.

ومع ذلك فهل فينا نحن البشر من هو خال من العيوب؟ أم هل فينا من هو سالم من الخطأ؟، كلنا نخطئ والله وحده الكامل سبحانه وتعالى، وقد رأيت وتابعت كثيرا من الانتقادات لشخصيات عامة لها ثقلها في المجتمع بالصادر والوارد وبأدلة تكاد تكون أوهى من خيوط العنكبوت، وفي هذه الانتقادات إجحاف واضح، وتجن متعمد، وإسفاف مقيت، فهل هذا الجهبذ المنتقد لو كان مكان من انتقده سيكون أفضل منه؟ أو سيفعل ما لم يفعله؟

إن من يده في النار ليس كمن يده في الماء وليس المخبر كالمعاين، وبلا شك لن يكون أفضل حالا منه ولله در المتوكل الليثي حيث يقول:

يا أيها الرجل المعلم غيره
هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذي السقام وذي الضنا
كيما يصح به وأنت سقيم
ونراك تصلح بالرشاد عقولنا
أبدا وأنت من الرشاد عقيم

لقد أصبح النقد أسهل ما يكون عند هؤلاء الناس ولا أبالغ إذا قلت كشرب كوب ماء وليس مهما عند من ينتقد أن يعرف من انتقده المهم أظهر للناس بأي صورة ولا مانع أن أكون بصورة الشتام السباب اللعان، وهي صورة قاتمة.

وليس هذا فحسب بل يظهرون أنفسهم أنهم أهل الفهم وحدهم ومن سواهم صفر على الشمال، وإذا رأيت ما يقولونه خيل لك أنهم يتصدون إلى منكر أو فساد، والجديد الغريب في الأمر أنه انضوى إلى هؤلاء بعض من حملة الشهادات العليا، فأين هؤلاء من قول النبي ﷺ «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» وقوله أيضا: «ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان ولا الفاحش ولا البذيء»، فليس من حقي وحقك أن نسب أحدا وعلى الملأ إلا إن كنت ترضى بذلك على نفسك حينئذ تكون بلا خلق ولا خلاق، اختلف معي كما شئت ولا تتعرض لشخصي وتظلمني وتقول فيما ليس في.

ما بالنا اليوم صرنا نتسابق على سب الناس لأقل الأسباب حتى صارت هذه الصفة المشينة صفة نتباهى بها، وكأنها وشاح نصر أو رتبة عالية؟!

آن لهذه الظاهرة أن تنتهي، وأن تذهب إلى حيث حلت رحالها أم قشعم، فنحن لم نجبل على السب واللعن وإنما على مكارم الأخلاق. ودمتم سالمين.

من الواقع

د.عيسى محمد العميري

Dr.essa.amiri@hotmail.com

ما هذا الغلاء الفاحش؟

قد يفسر بعض مبرري حدوث الغلاء الذي طفا إلى السطح مؤخرا بأن سببه هو الحرب الروسية ـ الأوكرانية الجارية منذ نهاية فبراير الماضي ومازالت رحاها دائرة على الصعيد الدولي والتي لا يعلم إلا الله ما سترسو عليه، ولكننا نتساءل: هل تلك الحرب فعلا كما يرى المراقبون الاقتصاديون أنها تؤثر على العالم بأسره، وأن مصدر القمح على الكرة الأرضية هو أوكرانيا! قد يبدو هذا الرأي مفتقدا المصداقية الكاملة.

وعلى أية حال فإن هذا الغلاء الحاصل هو في تقديرنا مرده إلى بعض ضعاف النفوس الذين يتحينون الفرص كيفما كانت وكلما كانت.

إن ما يجري تحت نظر وسمع وزارة التجارة والصناعية ممثلة بإدارة حماية المستهلك هو أمر غير مقبول بتاتا، فكيف ارتفعت الأسعار بهذا الشكل الجنوني دون أن نرى خطوات فعلية جادة من قبل المعنيين لكبح جماح هذا الغلاء الذي يطول الجميع دونما استثناء؟.

وعودا على بدء نقول إن البضائع التي أصابها الغلاء الحاصل حاليا سدد المستورد ثمنها قبل الحرب الروسية ـ الأوكرانية، وهذا هو ما يحصل في حقيقة الأمر، فكيف يتم رفع الأسعار لبضائع تم استيرادها قبل تلك الأزمة؟!

إن في الأمر لبس أو غبش غير واضح يجب أن يكون دور المسؤولين في الدولة تقديم تفسير أو توضيح تفصيلي حول هذه القضية. أو فليتم كبح جماح الغلاء وفق رؤية حماية المستهلك وتدخله في هذا الصدد لوضع الأمور في نصابها. هذا من جانب.

من جانب آخر نرى أننا لو أوردنا نفس المبدأ السابق مع بوادر ظهور أي أزمة عالمية يطفو معها الغلاء إلى السطح ويظهر فيها جشع البعض من ناقصي الضمير والذين لا يهمهم من يتضرر كائنا من كان. ونقول إن نسبة الضريبة التي يدفعها التاجر في هذا البلد هي نسبة متواضعة جدا جدا مقارنة بأرخص بلد في رسوم وضرائب الجمارك. وبالتالي فإنه لا يحق لهذا التاجر أن يفرض نسبة ربح عالية، فلماذا الجشع هنا؟ ذلك الجشع الذي يأتي على ظهر المستهلك المسكين! وبالتالي فإن ما يجري في الشارع اليومي نجد أن الحاجة لتعزيز الرقابة والتفتيش على الحركة الاقتصادية والتجارية تتطلب زيادة مكاتب التفتيش والرقابة على ما يجري، ونقول في ختام مقالنا هذا: نعم لمزيد من تعزيز الدور الرقابي والتفتيشي من وزارة التجارة. والله من وراء القصد.

لمن يهمه الأمر

بداية الصحوة بانتفاضة الصفوة

سالم إبراهيم السبيعي

s.sbe@hotmail.com

قبل كل مناسبة وتحديداً مناسبة عيد الأضحى المبارك، نطالب من المسؤولين في وزارة التجارة دائما بالتدخل، ومراقبة أسعار بيع الأغنام قبل العيد، وكذلك الحال لهيئة الزراعة والثروة الحيوانية الذي كان دورها مفقودا خلال هذه الأزمة رغم الدعم الحكومي للأعلاف وتوفير الجواخير الممنوحة لمربي الماشية لسد احتياج السوق الكويتي.

خلال فترة شراء الأضاحي لاحظنا أن الأسعار خيالية، قفزت من 120 إلى 150 لتواصل الصعود حتى استقرت في بعض الأسواق عند 220 دينارا، ما دعا المواطنين والمقيمين إلى التذمر، ومطالبتهم المستمرة بتدخل وزارة التجارة لضبط الأسعار في هذه الأسواق، ولكن لا حياة لمن تنادي، ونحن على مشارف نهاية موسم الأضاحي، لم نشاهد أي إجراء اتخذ تجاه من ساهم في تلك الزيادة المصطنعة أو تحركا خلال أيام العيد.

يجب على وزارة التجارة تفعيل دورها الرقابي في مراقبة هذه الأسواق طوال أيام السنة، وتحديد أسعار البيع حسب أنواع الأغنام سواء كانت محلية أو مستوردة مع إلزام التاجر بهذه الأسعار لأنه من غير المعقول أن نشاهد هذه الأسعار الجنونية ولا نرى أي محاسبة تجاه من يتلاعب في الأسعار.

صمت الوزارة حيال تلك الأمور دون توضيح يضع المسؤولين بالوزارة في دائرة التقاعس عن أداء أعمالهم المكلفين بها والمتضمنة حماية جيوب المستهلكين من جشع تجار الأزمات الذين بيدهم التحكم في الأسعار.

عشنا خلال الأيام الماضية أزمات متكررة ولم نر محاسبة من قبل المسؤولين في وزارة التجارة تجاه شركات الدواجن أو أصحاب بسطات الأسماك أو مربي الأغنام، ما ساهم في توسع دائرة هذا الغلاء الفاحش الذي لم تتخذ الوزارة أي محاسبة على مفتعليه.

بات من الضروري الضرب بيد من حديد ومحاسبة كل متلاعب بالأسعار ساهم في هذه الأزمة.. ومنا إلى المسؤولين فعلّوا دوركم واسحبوا التراخيص من كل مخالف تحايل على القانون من أجل زيادة أرباحه.

نعم.. الله أكبر ولله الحمد على كل النعم التي ننعم بها ولم نصنها كما يجب، ولم نتق الله في أماناتنا، وعهودنا، كما أقسمنا باسمه سبحانه الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، القائل سبحانه (وقفوهم إنهم مسؤولون).

ليت د.عبدالله العتيبي معنا ليشاركنا الفرحة التي كنا ننتظرها بعد معاناة وصبر.

هذه الفرحة التي حققها لنا سمو أميرنا المفدى أطال الله بعمره وحفظه ورزقه الصحة والعافية، وسمو ولي عهده الأمين حفظه الله وسدد على دروب الخير خطاه، فلهم من الشعب السمع والطاعة والدعم والسند والدعاء الصالح.

● **لمن يهمه الأمر:** رجائي من وزير الإعلام أن يعيد لنا الزمن الجميل بعرض هذه الأعمال الجليلة للدكتور العتيبي والعدواني وبورسلي وأحمد باقر والديكان وغيرهم، انشروا الأمل والبهجة التي فقدناها.

إطلالة

«التجارة» وأسعار الأضاحي

خالد العرافة

khaled_news@hotmail.com

يا بحور ديرتنا ارفقي
بأهل المعاني الجميلة
يا شموس ديرتنا أحرقي
كل الغصون الهزيلة
يا دروب ديرتنا اسحقي
كل الخطاوي الدخيلة
جان أنتي قصدك تسبقي
مثل الشعوب الأصيلة
كلمات تدق نواقيس الصحوة، وتشعل الحماس، وتزلزل قواعد الفساد، فحين امتطى فرسان قادة الإصلاح خيولهم، وسلوا سيوفهم، ارتعدت فرائص الفاسدين والمفسدين، وانهارت قواهم واستسلموا، وأشرقت شموس الخير والصلاح، بهذه الأيام المباركة. والكل يردد الله أكبر الله أكبر الله أكبر.. لا اله إلا الله.. الله أكبر الله أكبر ولله الحمد.

نعم.. الله أكبر.. يمهل ولا يهمل.

نقش القلم

محمد عبدالحميد الصقر

العيد هلّ هلاله وتعديل كل أحواله

من هاجس مناسبتنا الدينية، والدنيوية، لابد من التأمل في الهدي الرباني في تسيير الإنسانية كمنهج أفضل للحياة، والتميز المطلوب لأجيال متعاقدة بالذات في هذه السنوات، وتداخل مصالحها المحلية والخارجية!

والأهم منها قبل المهم كما هي قصص القرآن العظيم محاكاة واقع الأمة بالعقل والبصر والبصيرة هو المحافظة على لغتنا العربية، الأساس للبناء ونيل احترام العالم الواسع لمن يحترم ثقافتنا وأقولنا كما هي كنوز لغتنا يحسدنا عليها القاصي والداني للعالم الواعي، أعجمي والناطق العربي!

والهدف الأساسي للتبصر بالمناسبات العظيمة من صيام، وصلاة، وأضحيات، هو مناحي الحياة الأساسية تسامحاً مع كل ديانات كتابية، ربانية، توازي ما تم طرحه بدستورنا الرباني، للرأي والرأي الآخر بالإقناع والدليل القاطع، والقدوة الحسنة، حاكما ومحكومين.

قد لا تنتهي الاختلافات في الرأي للصناعة الختامية ويبقى التعليم هو مفتاحها للانطلاق، ونتذكر قول المولى عز وجل: (ن والقلم وما يسطرون) صدق الله العظيم، ولمن يدرك أساسها، ويتمنى تحصيلها أجيالا متعاقدة، ودمتم.

ألم وأمل

د. هند الشومر

رحيل جونسون

رحيل بوريس جونسون زعيم حزب المحافظين ورئيس وزراء بريطانيا يفرض نفسه الآن على مواقع الأخبار والتحليل، فماذا لو كان التحليل بعيون عربية من شعوب تنظر إلى عراقة الديموقراطية الأم في بريطانيا وتقارن دائما بين الممارسات هنا وهناك؛ لأن هناك دروسا مستفادة ولكن لا نتوقف عندها كثيرا. ومن بينها هذا الحدث الذي مر دون هتافات أو ردود أفعال مثل «بالروح والدم نفديك يا جونسون» أو «نحن جميعا جونسون» أو أن هناك مؤامرة خارجية من أعداء الوطن تستهدف جونسون أو غيرها من التبريرات بعيون وليس بفكر عربي في هذا العقد من الزمان.

وقد تكون هناك أحداث وليست أخطاء؛ لأن القائد لدينا لا يخطئ، قد تحملها جونسون وأدت إلى سقوطه السياسي المدوي الذي نشهده الآن وهي أحداث عامة وخاصة ولكنها لا تمس الزعيم ولا قدراته على الاستمرار في تحمل مسؤولية القيادة ورسم سطورها في دولة عريقة الديموقراطية وقد حملت لواءها إلى معظم أنحاء العالم على الرغم من تاريخها الاستعماري المعروف.

فهل ينتبه مفكرو العالم من أصحاب الميول الديموقراطية والإعجاب بالديموقراطية العريقة في بريطانيا إلى كلمات السر التي أدت إلى سقوط جونسون قبل أن تتلوث الديموقراطية العربية بأحداث مستوردة عبر الربيع العربي مثل حريق البوعزيزي في تونس أو باب العزيزية في ليبيا أو ميدان التحرير في مصر وغيرها من أحداث شهدناها وشهدها جونسون في أيام ليست ببعيدة في الزمان أو المكان، وكان ينبغي ألا تغيب عن حسابات جونسون كسياسي مخضرم في بلد عريق الديموقراطية.

وأصبحت كلمة الديموقراطية تتكرر الآن على جميع المواقع الإخبارية ولكنها بلغات مختلفة وبنوايا متعددة، فأحيانا يتحدث بها المستولون على السلطة وهم يعرفون جيدا أن شرعيتهم لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بالديموقراطية التي تعني حكم الشعب للشعب ولصالح الشعب بينما شعوبهم خلف الأسوار وراء القيود على حرية الرأي والتعبير في عالم أصبحت السياسة تفتح أبوابا للغش والفساد وتصنع المنافقين في مدارس الانتهازية بين الحكومات والشعوب وتعطي الأمثلة عن ممارسات تسيء للديموقراطية شكلا ومضمونا.

وهذه النماذج للنفاق السياسي تزداد ضحاياه يوما بعد يوم بسبب التفسير المعيب للديموقراطية.

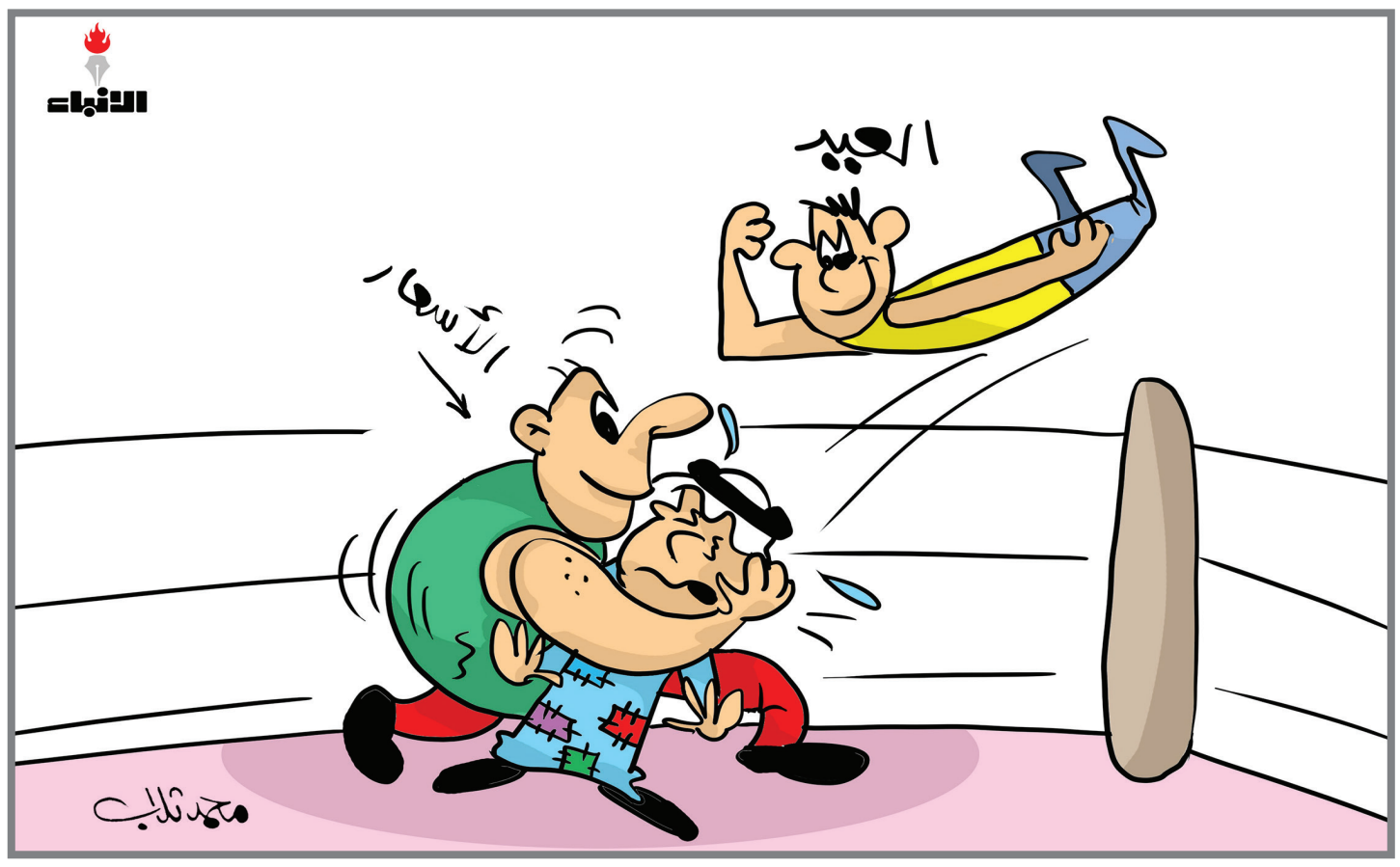

سلطنة حرف

«اليوم الفرنسي» التحرير من الإقطاعيين

طارق بورسلي

gstmb123@hotmail.com

تحتفل الجمهورية الفرنسية بعيدها ويومها الوطني في الرابع عشر من يوليو كل عام «يوم الباستيل» والذي يعتبر أيضا «يوم الاتحاد» جزء من اليوم الوطني الفرنسي.. كانت نقطة التحول الحقيقية في مرتكزات الثورة الفرنسية حينما اخترقت جدران سجن الباستيل لتحرير المظلومين عام 1789 وتوحيد فرنسا على الدستور الوطني الجامع عام 1790.

إن الجمهورية الفرنسية وتاريخها السياسي الحافل من الحكم الملكي الذي عزز الطبقية في المجتمع الفرنسي لقمع الطبقة الثالثة من الشعب، حينما أقال الملك لويس السادس عشر وزير المالية جاك نيكير الذي كان يبدي تعاطفه مع هذه الطبقة المقموعة، وإنهاء النظام الإقطاعي في فرنسا.

إن القارئ لتاريخ فرنسا الحديث يجد أن الدستور الفرنسي قد أعطى المواطن الفرنسي حرية التعبير عن الرأي وإعطاء الحقوق للعاملين من الطبقة الكادحة، لقد صدرت المراسيم الصادرة في الفترة من 5 إلى 11 أغسطس 1789، وكان قد كتب أحد النواب: «لقد فعلنا ذلك خلال عشر ساعات، وكان من المقرر أن يستمر ذلك لشهور ووقع في المراسيم، إلغاء العبودية الشخصية والكدح والحق في الصيد، في حين أن الحقوق الحقيقية التي تثقل كاهل الأرض أعلن أنها قابلة للاسترداد بسعر مرهق» هكذا كتبت الكتب التي تعنى بالتاريخ الفرنسي هذه السطور الذي تلت اقتحام سجن الباستيل.

لقد استطاعت الثورة الفرنسية أن تحقق السيادة الوطنية، ومنها تحرير الفرد أو العدالة، ومعالجة الجهل والبؤس عبر التعليم والعمل والدعم السياسي للمواطن عبر منهج وطريق الثورة الفرنسية، لنشهد على فرنسا جديدة كلنا يعرفها اليوم، بلاد الجمال وعاصمة الأناقة ومرتع الطبيعة الخلابة.

إن فرنسا والكويت تجمعهما علاقات تاريخية، وفي مقال سابق كتبت أننا كدولتين تطلعان على نافذة العالم المتحضر نأمل في توثيق العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أكثر وأكثر.

بدوري، أهنئ الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون بالعيد الوطني لبلاده والشعب الفرنسي العزيز وأبارك للسفيرة الفرنسية في الكويت «كلير لوفيشر» وطاقم القنصلية باليوم الوطني الفرنسي، متمنيا أن تبقى فرنسا يعمها الرخاء والأمن والسلام وأن تؤمن بالقضايا العربية وتسهم في حلها حلا عادلا، لاسيما أن اليوم الوطني الفرنسي.. هو يوم التحرير لنهج العدالة الإنسانية لمجتمع خال من الإقطاعيين.

عالم الآراء

قياس الأثر.. جذاب ولكن!

د.سامر أبو رمان

samir@worldofopinions.org

بات موضوع قياس الأثر والتأثير في القطاع الثالث وغير الربحي من بين الموضوعات الجاذبة وذات الأهمية، وقد انتشر على نطاق واسع، وشهد تطورات عدة، سواء من حيث الأدوات أو المجالات التي يستخدم فيها!

ومن بين المنهجيات المشهورة، في قياس الأثر، منهجية Social Return on Investment (SROI) العائد الاجتماعي على الاستثمار، وهي وسيلة لقياس القيمة المالية المضافة تقوم على مبادئ معينة ومتعلقة بالموارد المستثمرة، مثل القيمة البيئية والاجتماعية، والتي لا تعكسها الحسابات المالية التقليدية، ومن الممكن لأي جهة استخدامها لتقييم التأثير الحاصل على أصحاب المصلحة وتحديد طرق تحسين الأداء وتعزيز أداء الاستثمار، كما يمكن قياس الأثر عبر بوابة استطلاعات الرأي مثلا كواحدة من أهم المدخلات، ولكل وسيلة إيجابياتها وتحدياتها الخاصة.

ورغم هذه الهالة والجاذبية التي يحظى بها قياس الأثر لدى المنظمات غير الربحية والإنسانية، خاصة تلك التي تجد نفسها موضع المساءلة من مانحيها عن الأموال التي قدموها وكيفية إنفاقها، وقد يلجون في طلب الإثبات على تأثير مساهماتهم على قضية أو قضايا معينة، إلا أن قياس الأثر ليس بتلك السهولة، وليس الخيار الأمثل والمتاح دوما.

فبداية لا توجد معايير واضحة لقياس الأثر، حيث إن مفهوم الأثر في حد ذاته لايزال مفهوما مرنا غير واضح عند الكثير، وهو ما يصاحبه مزيد من الصعوبة في تحديد معايير وطرق ومنهجيات قياسه، وحتى الآن لم يتحقق إلا اتفاق ضئيل على مجموعة من المقاييس الصارمة والسريعة في هذا الإطار.

كما يشكل نقص البيانات الثانوية أو الأساسية تحديا كبيرا، إذ لابد لقياس الأثر من تحليل البيانات المتوافرة، ومن جهة أخرى تلعب البيروقراطية المفرطة في المنظمة دورا سلبيا، حيث تبطئ عملية صنع القرار وتسهيلات قياس الأثر في المنظمة التي يجب أن تكون سريعة في الاستجابة لحاجات المجتمع، والاحتياجات الإنسانية.

ويضاف لذلك أن المشروعات ليست على نسق واحد، فمنها ما أثره معنوي، وآخر أثره اجتماعي، ومنها ما يسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية، ومن ثم فكل نمط من أنماط المشروعات يحتاج إلى طرق للقياس وأدوات علمية تتماشى مع طبيعة الهدف المراد قياس أثره، خاصة مع تنوع المنهجيات والأدوات. ومن هنا، فإن الافتقار لتحديد الأدوات العلمية الدقيقة الملائمة لقياس أثر المشاريع يعد تحديا بارزا.

وقد يغدو قياس الأثر خارج نطاق القدرة بسبب كبر حجم الأهداف المرجو تحقيقها، والتي قد تصل إلى عدم الواقعية في بعض الأحيان، كما أن كبر نطاق المصطلحات المستخدمة في صياغة قياس الأثر، قد يجعلها عائقا في حد ذاتها، كاستخدام مصطلحات على غرار: إحداث تغيرات مجتمعية، وتغيير إيجابي مجتمعي، ونشر مبادئ، وغيرها.

ويشكل إشراك أصحاب العلاقة المعنيين، والقدرة على اختيارهم تحديا آخر، فقلة وعي هؤلاء بأهمية قياس الأثر قد تدفعهم الى عدم المشاركة فيه. يضاف الى ذلك أن بعض المشروعات قد تحتاج إلى وقت زمني طويل لقياس أثرها، خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات القيمية والثقافية، وفي بعضها الآخر قد تنعدم القدرة على تمييز سبب التغيرات الواقعة، وهل كان نتاجا لعامل واحد أو مجموعة من العوامل المتصاحبة.

وفي المحصلة فإن قياس الأثر مهما بدا جذابا ومغريا للبعض، فإنه ليس متاحا للجميع ولا مطلوبا دوما، حتى لا يكون لدينا جهل مركب بالمعلومات، وينبغي أن تكون لدينا الجراءة بالقول بأننا لن نقيس الأثر! وفي حال القياس لابد أن يبقى مرهونا بما تحاول المنظمة تحقيقه وما تملكه من خبرات وموارد، مع التذكير بأن الهدف الرئيس لقياس الأثر هو الحصول على أرقام واقعية لمساعدة صناع القرار على تقييم مزايا الاستمرار في استراتيجيتهم أو تحسينها واتخاذ قرارات بشأنها وليس مجرد القول بأننا نقيس الأثر!